# تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم

## The AK Party's Experience in Governance

**تحرير: برهان الدين ضوران، علي أصلان، رمضان يلدرم**

Burhanettin Duran، Ali Aslan، Ramazan Yıldırım

عرض أحمد عامر - Reviewed by Ahmad Amer

يقدّم هـذا الكتاب الصادر عن مركز الدراسـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة (سـتا) بأنقـرة، الـذي يتجـاوز 400 صفحـة- إلى القـارئ العـربي تقييمًا شـاملًا عـن تجربـة حزب العدالـة والتنميـة في مجـالات السياسـة والاقتصـاد والاجتمـاع، حيث اسـتطاع الحـزب منذ عام 2002 أن يقود المشـهد السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي في تركيـا بطريقـة مميّـزة ونموذجيـة، وقـد عايـش الحزب في هذا الطريـق الكثير من العوائـق والصعوبات التي هـددت حتـى بقـاءه في سـدّة الحكـم، كان آخرهـا المحاولـة الانقلابيـة الفاشـلة في 15 تمـوز 2016. شـارك في الكتـاب مجموعة مـن الكتّـاب من ذوي الإسـهامات النخبويـة الأكاديميـة والسياسـية المتابعـة للتجربـة عـن كثـب، ومعايشـة للواقـع الـذي يعمـل فيـه حـزب العدالـة والتنميـة.

يبـدأ الكتـاب ببحث قيّـم كتبه البروفيسـور برهان الدين ضوران بعنوان: "شيفرات التحوّل الأيديولوجي لحزب العدالة والتنميـة" يتناول فيه ماهية أيديولوجية الحـزب، وخطابـات الهويـة، والمراجـع الأيديولوجية التي لجأ إليها حزب العدالة والتنمية من أجل تشـكيل السياسـات التي أراد تطبيقها عنـد إحداث التحولات في تركيا، آخذًا بالحسـبان التحـولات التي حصلت في الخطـاب الأيديولوجـي مـن حيـث عاملا الاسـتدامة والتغيير، بفعل السياسات المتغيرة في سياق حقائق الظروف الإقليمية والدولية.

يدور هذا البحث حول موضوع أساسيّ، مفـاده أن حـزب العدالـة والتنميّـة طـرح ثلاثـة خطابات متصلة ببعضها من دون أن يتخـلى عن أيّ منها، واضعًـا بعين الاعتبار الاحتياجـات الظرفية، وهي: الديمقراطية المحافظَـة، وحضارتنا، والتحـول إلى ما هو محلي ووطني. ويمكن القول: إن هذه الخطابات الثلاثة تسـتند إلى صورة زعيـم قوي وبراغماتي قـادر على الرد عـلى التحديات التـي ظهرت خلال فـترة حكّم حزب العدالـة والتنمية على مدى الخمسـة عـشر عامًا، حيث يشير التحول الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية كما يقـول الكاتب إلى ثلاث محاسـبات مهمّـة مع "الماضي" و"الحـاضر". ويمكن تعداد المحاسـبة مـع الماضي على النحـو الآتي: 1) حركة ملّي غـوروش (الفكر الوطني) الذي انحدر منها القسـم الأعظم من مؤسسي الحزب. 2) الكماليـة التي شـكلت عهد الجمهوريـة. 3) النظام الإقليمـي الذي تشـكل بعـد الحـرب العالميـة الأولى، والـذي خضع لتحولات كبيرة إبـان الثورات العربية، والمحاسـبة مع الحاضر تتجلى في مواجهة الفوضى التي عمّت الشرق الأوسـط بعد الثـورات العربية، والقوى العظمى التي تسـعى إلى رسم تصميم جديد للمنطقة، وصراعـات القـوى الإقليمية. ويمكـن أن نضيف إلى هـذه المواجهة، مواجهة حزب العدالة والتنمية مع أداء

حكوماته، من باب الإشارة إلى محاولة انقلاب 15 تموز 2016.

وفي الإسهام الثاني في الكتاب يقف السياسي وأحد القائمين على حملات حزب العدالة والتنمية الانتخابية منذ عدة سنوات والناطق باسم الحزب ماهر أونال على خطوات التحول الديمقراطي في عهد العدالة والتنمية، حيث بيّن حزب العدالة والتنمية أن التصوّر التركي للمدنية يعتمد على مبدأ "أَحْي الإنسانَ تَحْيَ الدَّولةُ"، وأكّد أن الأولوية دومًا هي أن يحيا الأفراد والشرائح المختلفة في المجتمع حياة حرة في أجواء الديمقراطية التعددية الحرة. وكشف حزب العدالة والتنمية بذلك أن أحد أسباب وجوده هو إغلاق الثغرة الديمقراطية في تركيا. ومن أجل تعزيز الديمقراطية المتقدمة جَعَلَ إنشاءَ مؤسسةٍ سياسية قوية، ومجتمع مدني قويّ، ودستورٍ جديد، ونظام قضاءٍ ديموقراطيّ موثوق به، ومواطنٍ منتج، وإدارةٍ سياسية منتجة- هدفًا له، وفي نهاية كلّ ذلك جعل الوصول إلى نظامٍ اجتماعيٍّ ديموقراطي حرٍّ هدفًا له.

وقد تناول النائب بولنت توران موضوع الصراع مع نظام الوصاية الذي تشكّل من تحالف العسكر والنخبة المثقّفة التي لم تتخلف لحظةً عن التدخل في السياسة عندما تعتقد أن تجاوزًا ما حدث "للخط الذي حددته". ولم تكن مذكرة 27 نيسان 2007، ومحاولة 15 تموز 2016 الانقلابية إلا تحدّيًا لهذا الصراع الذي يقوده حزب العدالة والتنمية.

وتناول الأكاديمي والقيادي في حزب العدالة والتنمية البروفيسور ياسين أقطاي مفهومي العدالة والتنمية اللذين استخدمهما الحزب شعارًا لانطلاقته، وكيف عمل الحَزب على الإصلاح في هذين المجالين، ويقول أقطاي: إنّ السياسة أصبحت أكثر عبئًا نتيجة الأداء الذي قدّمه حزب العدالة والتنمية في مجالَي العدالة والتنمية خلال فترة الخمس عشرة سنة. ومن أهم القضايا التي طرحها الباحث في هذه المشاركة المعارضةُ الذاتية، حيث ابتكر حزب العدالة معارضة ذاتية من داخله لتقييم أدائه وتحسينه في ظل عدم قدرة المعارضة على أداء هذا الدور، ولأن حزب العدالة قد انتقل إلى الحكم بعد مرور أشهر قليلة على تأسيسه.

أمَا الباحث والأكاديمي علي أصلان فقد تناول في مشاركته البحثية السياسة المحلية والوطنية التي اكتسبتها السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث أشار إلى أن السياسة المحلية والوطنية ليست مجرد مشروع مجتمعي سياسي محدد من نتاج حزب العدالة والتنمية، بل هي عملية تحوّل مؤسّسي ديمقراطي في السياسة التركية أيضًا، والسياسة المحلية والوطنية.

ويسلّط الأكاديميان يوسف أوزكير ورمضان أكّير الضوء على موضوع مهمّ، هو العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث قُسِّمت فترة الـ15 عامًا بشكل أساسي من خلال تحديد الأحداث الرئيسة التي أثّرت في العلاقات، والإصلاحات التي أدّت إلى تراجع الوصاية العسكرية، وبهذا تنقسم المدة إلى 3 فترات، هي: فترة الصراع السلبي، وتبدأ هذه الفترة من 3 نوفمبر 2002 حتى 27 أبريل 2007، وفترة الصراع النشط، وتبدأ من 27 نيسان 2007 حتى عملية 17-25 ديسمبر 2013، وفترة إنشاء التوازن الديمقراطي، وقد بدأت في ديسمبر 2013 ولم تنته بعد. وقد كانت أهمّ سمة أساسية في المراحل الثلاث هو عدم تراجع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان بأيّ شكل من الأشكال عن نهجه المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن البروفيسور محيي الدين أتامان عرضَ وقيّمَ تفسير توجهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان من خلال دور

القيـادة السياسـية وهويـة الدولـة التـي حدّدتهـا هـذه القيادة، وتزايد أدوار غير الدول من الفاعلين العابرين للحدود، والتطورات التي تحدث في السياق الإقليمي، وقـد أثّـرت هـذه الجوانب الثلاثة في سـلوك السياسـة الخارجيـة التركيـة، كـما أنهـا أثّـرت في بعضهـا بعضًا، ووفقًـا لهذا وفي ظـل حكومة حـزب العدالـة والتنمية وتماشـيًا مـع الهوية الجديـدة للقيادة السياسـية الجديدة أُعيدت هيكلة السياسـة الخارجية التركية، وكان هناك أثَر كبير لأفعال التنظيمات العابرة للحدود، مثل حزب العـمال الكردسـتاني وتنظيـم غولن، سـواء في تركيا أم خارجهـا، إضافة إلى هذه القضايـا، أدّت التطورات في الشرق الأوسـط على وجه الخصوص إلى تطوير حزب العدالة والتنمية سياسـة خارجيـة تركّز على الأمن بعد تبنيه سياسة خارجية مرتكزة على التنمية.

وفيـما يرتبـط بالنظام الـدولي كانت تركيـا أكثر مَن انتقـد الهيمنـة الأمريكيـة، وتريـد تركيـا أن يتغير نظام الأمـم المتحدة، وهي تدعو إلى نظام سـياسي دولي أكثر إنسـانية وعدالـة، ونظـرًا لأن تركيا في الآونـة الأخيرة اسـتطاعت القيام بخطوات ناجحة في المعارضة للنظام الـدولي- فقـد أصبحت هدفًا لقـوى إقليميـة ودولية، وبصفة خاصة مع السياسـات والمبادرات النشطة التي بدأتهـا تركيـا في المنطقة، بدأت القـوى العالمية بوضعها تحـت الضغط المسـتمر، حيـث لوحـظ أن المشروعات التي تريد تركيا تحقيقها في المنطقة تعمل عدة قوى دولية على عرقلة نجاحها.

ومـع تزايد الفاعليـة في العلاقات التركيـة العربية، وبخاصـة في العقـد الأخـير قـدم الباحـث سـعيد الحـاج إطلالـة عـلى العلاقـات التركية العربيـة، حيث اجتمعت عدة أسـباب للتعاون، متعلقة باسـتحقاقات الجيوبوليتيـك، ومسـار المصـير المشـترك، والمصالـح المشـتركة، سـواء على مسـتوى العلاقـات الاقتصادية والتجاريـة المسـتمرة في النمـو، أم الحاجـة المشـتركة لتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة.

و في المجال الاقتصادي ناقش بلال باغيش قدرات الاقتصاد التركي، وما الذي يتوجب الاستمرار فيه من أجل مزيد من النمو، ويرى أن سبب مرور الأزمة المالية العالميـة في عام 2008 بتركيا مـرور الكرام من دون أن تتأثـر بها يعـود إلى البنية التحتيـة القوية التي اكتُسـبت بعد عـام 2001. والأمن والاسـتقرار من جانب آخر هما أكبر ثروة تملكه تركيـا اليوم. فالنظـام المالي القوي والاستقرار السـياسي عاملان مهمّانِ يؤثران مباشرةً في قـدر الاقتصـاد، ومن الواضـح أنه أُنجز قـدر كبير من الإصلاحـات المتعلقـة بالشـفافية مـنَ أجـل إمكانات الاسـتثمار الأجنبي وما شـابه ذلك من تمويل خارجي. واستمرارية عملية الإصلاح في الوقت الذيً يكون فيه العجز الجـاري والعجز في تمويل الاسـتثمارات مرتفعًا لهذه الدرجة- أمرٌ أهمّ ممّا يُعتَقَد.

ويشـير الباحـث الاقتصـادي كـرم ألقـين أن الاقتصاديـين في تركيـا يـرون أنّ هنـاك ثلاثـة معايـير أساسـية ومحوريـة للنجـاح، هي: اسـتقرار الأسـعار، والاسـتقرار المـالي، والانضبـاط المـالي. وقـد اتخـذت حكومـات حـزب العدالـة والتنميـة على مدى خمسـة عـشر عامًـا خطـوات مهمّة لتحقيـق هـذه المعايير، كما يـرى أن نظـام الحكومة الرئاسي يشـكل نمـوذج إدارة اقتصادية جديدة تسرِّع النمو والتنمية، ولاسيّما في مجال الاقتصاد، وتؤمّن تقييماً أفضل للفرص، وتسرّع عملية اتخـاذ القرارات، وتجعلها بسـيطة غـير معقدة. ويخضع الـوزراء والبيروقـراط في الإدارة الاقتصاديـة الجديدة لعملية تقييم مفصّلة من حيث الأداء.

وفي مجـال الحقـوق والقضـاء تنـاول الباحـث والأكاديمـي جيـم دوران أوزون صـورة الحقـوق والقضاء في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث قُطِعَت خطواتٌ مهمّة في موضوع اسـتقلال القضاء وحياديته وفعاليتـه وإنتاجيته طوال حكم حزب العدالة والتنميّة الّذي دام خمس عشرة سنة، وأُجريت خلالها تعديلاتٌ في الدسـتور، وتمّت الموافقة على حُزَم الأحكام وقوانين

التكيّف مع الاتّحاد الأوروبي، وأعِدّت إستراتيجيّاتٌ لإصلاح القضاء، وأُدخِلت الإصلاحات الّتي تنتظر طيلة عشرات السنين حيّز التنفيذ. ولكن لم يكن بالإمكان وضع هذه الإصلاحات كافّة الّتي أجريت حيّز التطبيق بشكل كامل؛ بسبب مفهوم الوصاية الّذي يستخدم القضاء أداةً لها. وجرت مكافحة نظام الوصاية البيروقراطي فترةً طويلةً، ولكن ظهرت وصايةٌ جديدةٌ بدأت تتحكّم بالقضاء في العهود الّتي غلب الظنّ فيها أنّه خُفِّض تأثيرها بعد 2007، بل تجاوزها تمامًا مع التعديلات الدستورية 2010، وبعد ذلك بدأ الكيان المسّمى بتنظيم غولن الإرهابي/ كيان الدولة الموازي يتحكّم بالقضاء بكلّ عناصره بصورةٍ أكثر خفاءً وخطورةً.

ما يميز هذا الكتاب أنه خلاصة لتجارب وأفكار مجموعة من الباحثين الذين عايشوا تجربة حزب العدالة والتنمية، وأنّه يغطي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية كافة، وقد أشرف على تحرير الكتاب ثلاثة أكاديميين، هم: البروفيسور برهان الدين ضوران، والبروفيسور رمضان يلدرم، والدكتور علي أصلان، ولم يخل الكتاب من محاولات لتقييم التجربة، كما أنه احتوى على نصائح وانتقادات لبعض النقاط، وتوصيات عدة يمكن لصانع القرار الأخذ بها. وأخيرًا يُعَدّ الكتاب مرجعًا مهمًّا للباحثين، وتوثيقًا لمسيرة حزب العدالة والتنمية بعد أكثر من 16 عامًا في الحكم.